1a

كتاب النصوص في الطور المخصوص

للشيخ صدر الحق والملة والدين ابو المعالي
محمد بن اسحق بن يوسف القنوي قدس سره
القوي نفعنا الله تعالى وسائر المؤمنين
بعلومه واسراره ومعارفه امين

١٨

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Hacı Mahmud
Yeni Kayıt No: 3180
Eski Kayıt No:

HACI MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

T.C. Süleymaniye Kütüphanesi Müdürlüğü
1925

النصوص في تحقيق الطور المخصوص

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي ابان بمستقرات الهمم مراتب علم اليقين
وعينه وحقه ودرجاته • واوضح بسكون قلق الطالبين
حال الوصول الى منتهى شأو نفوسهم تفاوت درجاتهم
في منازل معرفته سبحانه وتقريباته • وميز خاصته من
بين الخلق بانه لم يجعل لهم غاية سوى ذاته من جميع عوالمه
وحضرات اسمائه وصفاته • بل جعل منتهى هممهم اشرف
متعلقات علمه الذاتي واعلى مراداته حتى صار مرادهم
وغاية مرماهم لمايريه بذاته لذاته • ومن جهة اعلى حيثيات
شئونه الاصلية الاول وارفع تعيناته • فهو سبحانه وتعالى
عين علمهم اليقيني وعينه وحقه في سائر متعلقات
علمه الذاتي المتعلق به اولا ثم بمعلوماته مع استهلاكهم
فيه من حيث هم وبقاء حكمهم وسرايته في موجوداته

وحضراته • وصلى الله تعالى على المتحقق به كمالا من
حيثية الشهود الاكمل والعلم الاتم الاشمل مع دوام
الحضور معه سبحانه في جميع مواطنه واحواله ومراتبه
ونشآته • سيدنا محمد والصفوة من امته
واخوانه الحائزين ميراثه الاتم المشتمل على علومه
واحواله ومقاماته • مع تحققهم بنتائج حظوظهم
الاختصاصية المميزة اياهم عن خواص الوسائط
وثمرات التبعية واحكام الروابط في انبائاته • صلوة
مستمرة الحكم دائمة الاتباع دوام الزمان من حيث
حقيقته الكلية وصور احكامها التفصيلية المعبر
عنها بسنينه وشهوره وايامه وساعاته •

نص شريف ١ هو اول النصوص الواجب تقديمه

اعلم ان الحق من حيث اطلاق الذات لا يصح ان
يحكم عليه بحكم او يعرف بوصف او يضاف اليه نسبة
ما من وحدة او وجوب وجود او مبدائية او اقتضاء
ايجاد او صدور اثر او تعلق علم منه بنفسه او بغيره
لان كل ذلك يقتضي التعيين والتقييد ولا ريب في

ان تعقل كل تعين يقضى بسبق اللاتعين عليه فكل ما ذكرناه
بنا فى الاطلاق بل تصور اطلاق الحق يشترط فيه ان
يتعقل بمعنى انه وصف سلبى لا بمعنى انه اطلاق ضد
التقييد بل هو اطلاق عن الوحدة والكثرة المعلومتين
وعن الحصر ايضا فى الاطلاق والتقييد وفى الجمع بين
كل ذلك او التنزه عنه فيصح فى حقه كل ذلك حال تنزهه
عن الجميع فنسبة كل ذلك اليه وغيره وسلبه عنه على
السواء ليس احد الامرين اولى من الاخر واذا وضح
هذا اعلم ان نسبة الوحدة الى الحق تعالى والمبدائية والتاثير
والفعل والايجاد ونحو ذلك انما تصح وتضاف الى الحق سبحانه الايجادى
باعتبار التعين واول التعينات المتعقلة النسبة العلمية
الذاتية لكن باعتبار تميزها عن الذات الامتياز النسبى
لا الحقيقى وبواسطة النسبة العلمية الذاتية يتعلق يتعقل
وحدة الحق ووجوب وجوده ومبدائيته وان تعين علمه
بنفسه سبب لعلمه بكل شىء وان الاشيا عبارة عن تعينات
تعقلاته الكلية والتفصيلية وانها تعقلات منتشئة
بعضها من البعض لا بمعنى انه يحدث فى تعقل الحق تعالى

عما لا يليق به سبحانه بل تعقل البعض متاخر الرتبة عن
البعض وكلها تعقلات ازلية ابدية على وتيرة واحدة
تعقله فى العلم بها بحسب ما تقتضيه حقايقها و
مقتضى حقايقها على نوعين احدهما تعقل استهلاك
كثرتها فى وحدة الحق سبحانه وهو تعقل المفصل فى المجمل
كمشاهدة العالم العاقل بعين العلم فى النواة الواحدة
ما فيها بالقوة من الاغصان والاوراق والثمر الذى
فى كل فرد من افراد ذلك الثمر مثل ما فى النواة الاولى هكذا
الى غير النهاية والنحو الاخر تعقل احكام الوحدة جملة بعد
جملة بما يشتمل عليه من الماهيات التى هى صور تلك
التعقلات المتكثرة المتعددة للوجود الواحد وهذا
عكس الاستهلاك الاول المشار اليه فان ذلك عبارة
عن استهلاك الكثرة فى الوحدة وهذا هو استهلاك
الوحدة فى الكثرة فليعلم ذلك وليعلم ايضا ان هذه
الحقيقة لا تتصف بالتقدم والتاخر على العالم ولا العالم
بالتاخر عنها ثم ليعلم ايضا ان للاقتضا ثلث مراتب
حكمه من حيث المرتبة الاولى هو انه لا يتوقف تعينه

على شرط ولا موجب يكون سببا للتعين وحكمه من حيث
المرتبة الثانية هو انه يتوقف تعينه على شرط واحد
فحسب وحكمه من حيث المرتبة الثالثة هو ان ظهور
احكامه يتوقف على شروط واسباب ووسائط فحكم
الاقتضاء الاول الفيض الذاتي الموجب ولا يعقل في مقابلة
قابل واستعداده وهو الفيض الاقدس وحكم الاقتضاء
الثاني المتوقف على شرط واحد وجودي فحسب وذلك
الشرط الوجودي هو العقل الاول الذي هو الواسطة بين
الحق سبحانه وبين ما قدر وجوده من الممكنات الى يوم
القيمة واما حكم الاقتضاء من حيث المرتبة الثالثة فان
ظهور اثره وحكمه موقوف على شروط شتى كما في
الموجودات ولست اعني بهذا ان ثمة اقتضاءات
ثلث مختلفة الحقايق بل هو اقتضاء واحد له ثلث
مراتب يظهر ويتعين به من حيث كل مرتبة
منها اثر واثار فافهم ومن النصوص الالهية
ان العلم الوحداني الذاتي يضاف اليه التعدد من حيث
تعلقه بالمعلومات ولا يتحقق بادراكها الا من حيث

من حيث تعيناته وتعلقاته وتعلقه بكل معلوم تابع
للمعلوم بحسب ما هو المعلوم عليه في نفسه بسيطا
كان المعلوم او مركبا زمانيا او مكانيا او غير زماني و
لا مكاني موقت القبول متناهي الحكم او غير موقت
ولا متناهيه فيما ذكرنا فاعلم ذلك ومن تفاريع ما ذكر
من النصوص ايضا ان الحكم من كل حاكم على كل محكوم عليه
تابع لحال الحاكم حين الحكم ولحال المحكوم عليه فان كان
المحكوم عليه مما من شانه التنقل في الاحوال تنوعت
احكام الحاكم عليه في كل حال واختلفت بحسب تلبسه
بتلك الاحوال وان كان المحكوم عليه من شانه الثبات
على وتيرة واحدة ثبت حكم الحاكم عليه بحسب التعلق
الاول المعين لحكم الحاكم ومقتضيه وبقي الامر بحسب
حال الحاكم هل الحاكم من مقتضى ذاته التقلب في
الاحوال بحسبها او مقتضى ذاته انه ثابت والاحوال
تتقلب عليه كالارواح فيكون تبعية حكم الحاكم بحسب
احد الامرين الحاصرين للمراتب حكم كل حاكم وكل محكوم
عليه اذ لا يخرج عما ذكرته حكم حاكم ولا محكوم عليه

ومن النصوص ان العلم يتبع الوجود بمعنى انه حيث
يكون الوجود يكون العلم دون انفكاك وتفاوت العلم
بحسب تفاوت قبول الماهية الوجود تماميةً ونقصاً
فالقابل للوجود على وجه اتم يكون العلم هناك اتم
ونقص العلم بمقدار القبول الناقص وغلبة احكام
الامكان على احكام الوجوب عكس ما ذكرنا اولاً
فاعلم ذلك ومن النصوص المحققة وان كنت
قد لوحت بطرف منه في بعض المواضع من كتبي
في ضمن امر آخر وبيانه لكن لما افردت هذا الكتاب
لذكر النصوص من الاذواق المحققة بخصوص
مقام الكمال دون ما في عمومه من الاذواق المقتنة
الحاصلة لارباب المقامات المخصوصة المستندة
من حيث الاصالة الى حضرة اسم او صفة من الاسماء
والصفات الالهية التي هي محتد ذلك الخاص ومنبعه
وجب علي ان افرد واميز ما يختص بذوق المقام
الاكمل الاجمع وصحة ثبوته ومطابقته لما يعلمه الله
سبحانه في اعلى درجات علمه واتمها واكملها من ذلك

ذلك الامر المترجم عنه دون تقرر صحته وثبوته بالنسبة
والاضافة وفي مقام دون مقام وباعتبار حال ووقت
دون غيرها من الاوقات والاحوال فنقول بعد
تمهيد هذه المقدمة الكلية في بيان هذا النص الذي
قصدنا ايضاحه ان كل معلوم ادركه الانسان
بنظره او كشفه او حسه او خياله جمعاً وفرادى
ولم ينته نظره او كشفه لذلك الامر او ادراكه اياه
حساً او خيالاً الى ادراك ما وراه بعد معرفة ذاتياته
ولوازمه الكلية فانه لم يدرك هذا الامر حق الادراك
تماماً ولم يعرفه حق المعرفة سواء كان متعلق معرفته
وادراكه العالم من حيث معانيه وارواحه او من حيث
ذاته واعراضه او كان متعلق معرفته الحق سبحانه
فانه متى كشف له عن جلية الامر وصورة تعين كل
معلوم في علم الحق سبحانه وجد الامر كذلك فانه ما لم
ينته معرفته بالحق سبحانه الى اطلاقه وصرافة
وحدة ذاته الحقيقية التي لا اسم يعينها ولا
وصف ولا حكم ولا رسم ولا ينضبط بشهود

ولا ينحصر في امر معين لم يعلم ان ليس وراء الله تعالى
مرمى وان الاحاطة به علما وشهودا محال وان ليس
بعد الوجود الحق سبحانه الا العدم المتوهم وان كان المعرفة
تعذر العلم بالله تعالى على نحو ما يعلم نفسه طريق اخر
اعلى واتم والكشف عرفناه ذوقا وشهودا بحمد الله تعالى
ومنه ولكن ذلك مما يحرم بيانه وغاية البيان عنه
هذا الايماء المذكور هنا وان كان لذوق كل مقام والمعرفة
الحاصلة لصاحبه والشهود من حيث استناد
ذلك الذوق والمقام الى حضرة اسم من الاسماء
الالهية الذي هو قبلة صاحب ذلك المقام
وغاية معرفته من الحق سبحانه نهايته سيما من الوجه
الذي يقضي بان الاسم عين المسمى كما اوضحناه
في مواضع من كلامنا لكن تلك غايات نسبية
فان المبادي والغايات اعلام الكمالات النسبية
والامر من حيث الكمال الحقيقي بخلاف ذلك واليه
الاشارة بقوله تعالى لاكمل عبيده صلى الله تعالى
عليه وسلم وان الى ربك المنتهى وادرج سبحانه

سبحانه وتعالى في هذه الاية لطيفة اخرى خفية وهي كونه
لم يقل وان الى ربك منتهاك بل نبه على ان غايته
من مطلق الربوبية الغاية التي هي غاية الغايات
وليس بعدها الا تفاصيل درجات في الاكملية التي
لا تقف عند حد وغاية وقد اشار صلى الله تعالى عليه
وسلم الى ما ذكرنا في بعض مناجاته فقال اعوذ برضاك
من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك
منك لا احصي ثناء عليك لا ابلغ كل ما فيك فجمع
بين التنبيه على تعذر الاحاطة وبين التعريف بانتهائه
في معرفة الحق سبحانه الى غاية الغايات وهذا كالتفسير
للاية المذكورة وفي الاحاديث النبوية تنبيهات
كثيرة الى ما ذكرنا من تتبعها بعد التيقظ والتفهم
لما ذكرته الفاه واضحا جليا ثم نقول وهذا المقام
والذوق المنبه عليه السنة تترجم عنه بصيغ
مختلفة فمن السنة في القران من حيث التسمية
الاعراف الذي اخبر عنه سبحانه ان رجاله يعرفون كلا
بسيماهم وهذا من خاصيته الاستشراف على الاطراف

بالانتهاء في معرفة الاشياء الى الغاية التي توجب الاستشراف
على ما ورائها ولسانه في مقام النبوة واسمه المطلع
كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم في ام القران بل في شر كل اية
منه ان لها ظهرا وبطنا وحدا ومطلعا الى سبعة
ابطن وفي رواية الى سبعين بطنا واسمه ولسانه
في اصطلاح اهل الله تعالى الموقف الذي هو منتهى كل مقام
والمستشرف منه على المقام المستقبل واسمه ولسانه
في ذوق مقام الكمال بالنسبة الى كل مقامين البرزخ
الجامع بينهما وبالنسبة الى خصوص مقام الكمال
برزخ البرازخ نص شريف عزيز المنال غيب
هوية الحق سبحانه اشارة الى اطلاقه باعتبار اللاتعين
ووحدته الحقيقية الماحية جميع الاعتبارات والاسماء ٢
والصفات والنسب والاضافات عبارة عن تعقل
الحق نفسه بنفسه وادراكه لها من حيث تعينه
وهذا التعقل والادراك التعيني وان كان يلي الاطلاق
المشار اليه فانه بالنسبة الى تعين الحق سبحانه
في تعقل كل متعقل في كل تجلٍ تعين مطلق وهو

وهو شهود الكمل وهو التجلي الذاتي وله مقام التوحيد الاعلى
ومبدائية الحق سبحانه تلي هذا التعين والمبدائية هي محتد
الاعتبارات ومنبع النسب والاضافات الظاهرة في الوجود
من الروحانيات والجسمانيات والباطنة في عرصة التعقلات
والاذهان والمقول فيه انه وجود مطلق واحد واجب ٢
الوجود عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلمية الذاتية
الالهية والحق سبحانه من حيث النسبة يسمى عند المحققين
بالمبدا فافهم هذا وتدبره فقد ادرجت لك في هذا النص
اصل اصول المعارف الالهية على وجه اتم واوجز فاعلم
نص كل سالك سلك على طريق كان غاية الحق سبحانه
بشرط فوزه منه سبحانه بسعادة ما فان ذلك السالك
صاحب مواج نص شريف كلي يحوي على
اسرار جليلة اعلم ان كل ما يوصف بالمؤثرية
في شيء او اشياء لا يصح اطلاق هذا الوصف تماما
ما لم يؤثر في حقيقة ذلك الشيء المتأثر من حيث هو
من غير انضمام قيد اخر الى تلك الحقيقة الموصوفة بالتأثر
او شرط ما كائنا ما كان وانما ذكرت هذه القيود من

اجل الآثار المنسوبة الى اشيا من حيث مراتبها ومن
حيث اعتبارات هي لوازم حقايقها ومنه انه لا يوثر
موثر حتى يتأثر واقل ذلك استحضاره او علمه في نفسه
ما يريد ايقاعه بالموثر فيه او حضوره معهما اي مع الاثر
والموثر فيه سواء كان هذا الحال طاريا او لم يكن ومراتب
التاثير اربعة رتبة في نفس المؤثر والثانية في الذهن
والثالثة في الحس والرابعة الجامعة المشتملة على الثلث
المذكورة وهذه مراتب التصورات فاولها التصور المطلق
الروحي والفطري البديهي ثم التصور الذهني الخيالي
والثالث الحسي والرابع الجامع للكل من اجل
ما استفاض عند اهل النظر العقلي واكثر اهل
الاذواق ان كل موصوف بالمرآتية سواء كانت
مرآتية معنوية او محسوسة فان لها اثرا فان لها
اثرا في المنطبع فيها بحسبها وهذا صحيح من وجه لا مطلقا
فان الاثر للمرآة انما كان يصح ان لو اثرت في حقيقته
من حيث هو وذلك غير واقع وانما نسب الاثر
للمرات مطلقا في المنطبع فيها من حيث ادراك من

من لم يعرف حقيقة المنطبع بل هي محل لمثاله وبعض
ظهوراته والظهور نسبة تضاف الى المنطبع من
حيث انطباع صورته ليس ذلك الظهور عين
حقيقة المنطبع ومرادي من قولي بعض ظهوراته
التنبيه على ان التجليات الذاتية الاختصاصية لا تلون
في مظهر ولا مرآة ولا تحجب مرتبة فان من ادرك الحق
من حيث هذه التجليات فقد شهد الحقيقة خارج المرآة
من حيث هي لا تحجب مظهر ومرتبة واسم وصفة
وحال معين ولا غير ذلك وهو الذي يعلم ذوقا ان المرآة
لا اثر لها في المنطبع وكان شيخنا الامام الاكمل رضي الله
عنه يسمي هذه التجليات الذاتية البرقية وما كنت اعرف
يومئذ سبب هذه التسمية ولا مراد الشيخ منها ثم
ان هذه التجليات الذاتية البرقية لا تحصل الا لذي فراغ
تام عن سائر الاوصاف والاحوال والاحكام الوجودية
الاسمائية والامكانية وهذا الفراغ فراغ مطلق لا يغاير
اطلاق الحق سبحانه الا انه لا يمكث له اكثر من نفس
واحد ولهذا شبه بالبرق وسبب عدم دوامه حكم

حكم جمعية الحقيقة الانسانية وكمال سعة الجمعية لا تقتضي
دوامه كذلك لو لم تتضمن الجمعية الانسانية بهذا الوصف
من الفراغ والاطلاق المستجلب لهذه التجليات لم تكن
الجمعية مستوعبة كل وصف وحال وحكم مشتمل على
جميع الاحكام يثبته وينفي دوامه فوجدت لهذا التجلي
لما سمعني احكاما غريبة في باطني وظاهري من جملتها
انه مع عدم مكنة نفسين يبقى في المحل من الاوصاف
والعلوم ما لا يحصيها الا الله تعالى وعرفت في باطني ليلة كتابتي
هذا الوارد انه من لم يذق هذا المشهد لم يكن محمدي
الوارث ولم يعرف سر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لي مع الله
وقت لا يسعني فيه غير ربي ولا سر قوله تعالى وما امرنا
الا واحدة كلمح بالبصر ولا يعرف سر مبدائية الايجاد ولا
في زمان موجود كما انه من يعرفه ذاق هذا المشهد وقد
علم ان الاعيان الثابتة هي حقائق الموجودات وانها
غير مجعولة وحقيقة الحق منزهة عن الجعل و
التأثر الانفعالي وما ثمة ثالث غير الحق سبحانه وتعالى
والاعيان فانه يجب ان يعلم ان صح له ما ذكرنا ان لا اثر

اثر لشيء في شيء وان الاشياء هي المؤثرة في انفسها وان
المسماة عللا واسبابا مؤثرة شروط في ظهور اثار الاشياء
في انفسها الا ان ثمة حقيقة مؤثرة في حقيقة غيرها
وهكذا اعلى يعرف الامر الوجودي في المدد وليس ثمة شيء
يمد شيئا غيره بل المدد الواقع في الاشياء يصل من باطن الشيء
الى ظاهره والتجلي النوري الوجودي يظهر ذلك وليس
الاظهار بتأثير في حقيقة ما اظهر فالنسب الالهية
هي المؤثرة بعضها في البعض بمعنى ان بعضها سبب
لانتشار البعض وظهور حكمه في الحقيقة الممكنة التي
هي محتدها ومنه انه لا يؤثر شيء في شيء فيما لا نسبة مطلب
بينه وبينه فاذا اثر فيما له فيه جزء له او معه نسبة جامعة فتلك
النسبة هي محل الاثر ومستدعيته فالشيء اذا هو المؤثر
في نفسه لكن باعتبار ما منه فيما يغايره من وجه واعتبار
وفيما لا يغايره الا من كونه ظهورا خاصا منه في مرتبة اخرى
او في موطن اخر اظهر اختلافا ما واوجب تنوعا مع بقاء
العين واحديتها في نفسها على ما كانت عليه وهذا هو
سر الوجود والعلم ونحوهما من امهات الحقائق ومن

جملة ما يعرفه ذائق هذا التجلي الذاتي ان لا اثر للاعيان الثابتة
في كونها مرايا للاسماء الالهية في التجلي الوجودي الالهي الا من
حيث ظهور التعدد الكائن في غيب ذلك التجلي فهو
اثر في نسبة الظهور لا في الظاهر من الامر الذي هو شرط
في الاظهار والحق سبحانه متعال عن ان يكون متاثرا وتعالى
حقايق الممكنات ان تكون من حيث حقايقها متاثرة
فانها من هذا الوجه في ذوق الكمال عن شؤون الحق معا
فلا جائز ان يوثر فيها غيرها ولا اثر للمراة من حيث هي
مراة في حقيقة المنطبع فيها لما مر بيانه فافهم هذا النص
وتدبره فقد ادرجت فيه نتايج العلوم والاسرار لا يقدر
قدره الا الله تعالى وهذا هو الحق اليقين والنص المبين
فكل ما تسمعه يخالف هذا وان كان صوابا فانه بستي
وهذا هو الحق الصريح لا مرية فيه والله المرشد والهادي
ومن النصوص الكلية نصوص في مفتاح
غيب الجمع وتفصيله وغيره من الكتب التي انشاتها
ولم امزجها بكلام واحد من الناس فان ذلك ليس
من دابي اذ قد عصمني الله تعالى من ذلك واغناني بهبابة

بهبابته الخاصة من العواري الخارجية السفلية غير انه
لما اختص هذا الكتاب بذكر النصوص وجب ذكر تلك النصوص
ايضا هنا من جملتها ان ما هو سبب في وجود كثرة الكثير
فانه من حيث هو كذلك لا يمكن ان يتعين بظهوره ولا يبدو
لناظر الا في منظور ومنها ان الشي لا يصدر عنه ولا يثمر
ما يضاده ويباينه على اختلاف ضروب الاثمار وانواعه
المعنوية والروحانية والمثالية والخيالية والحسية
الطبيعية والعنصرية وهذا عام في كل ما يسمى مصدرا
للشي او منشا او اصلا مثمرا ولكن انما يكون له هذا الوصف
باعتبار تعقله من حيث هو هو وباعتبار امر خفي لا يطلع
عليه الا النادر من المحققين ومتى توهم وقوع خلاف
ما ذكرنا فليس الا بشرط خارج عن ذات الشي وبشروط
وبحسبها وبحسب الهيئة المتعقلة الحاصلة من
تلك الجمعية اعني الجمعية الحقيقية الموصوفة بالمصدرية
والاثمار مع الشروط والاعتبارات الخارجية واحكام
المرتبة التي تعين فيها ذلك الاجتماع فكل يعمل على شاكلته
ومنها لا يثمر شي ولا يظهر عنه ما يضاعفه ولا ما يشابهه

مطلب

مشابهة تامة فانه يلزم من ذلك ان يكون الوجود قد حصل
وظهر في حقيقة واحدة ومرتبة واحدة على وجه واحد
ونسق واحد مرتين وذلك تحصيل الحاصل وانه محال
لخلوه عن الفائدة وكونه من قبيل العبث ويتعالى الفاعل
الحق سبحانه الحكيم العليم عن فعل العبث فلابد من اختلاف
ما بين الاصول والفروع التي هي ثمرتها وايضا فالممكنات
غير متناهية والفيض من الحق سبحانه الذي هو اصل الاصول
واحد ولا تكرار في الوجود عند من عرف ما ذكرنا فافهم ولهذا
قال المحققون ان الحق سبحانه ما تجلى في صورة واحدة لشخص
واحد ولا لشخصين ايضا مرتين بل لابد من فارق
واختلاف من وجه او وجوه كما اشرت اليه فصل
اعلم ان الحق تعالى لما لم يمكن ان ينسب اليه من حيث اطلاقه
صفة او اسم او يحكم عليه تعالى بحكم ما سلبيا كان الحكم
او ايجابيا علم ان الصفات والاسماء والاحكام لا تطلق
عليه تعالى ولا تنسب اليه سبحانه الا من حيث التعينات
ولما استبان ان كل كثرة وجودية او متعقلة يجب
ان تكون مسبوقة بوحدة لزم ان يكون التعينات التي

من حيثها تضاف الاسماء والصفات الى الحق سبحانه
مسبوقة بتعين هو مبدا جميع التعينات ومحتدها
بمعنى ليس وراءه الا الاطلاق الصرف وانه امر سلبي
يستلزم سلب الاوصاف والاحكام والتعينات
والاعتبارات عن كنه ذاته وعدم التقييد والحصر
في وصف او اسم او تعين او غير ذلك مما عددنا
واجملنا ذكره ثم ان لذوي العقول السليمة وان عدموا
الكشف الصحيح ان يعتبروا ان الصفات الالهية والاسماء
التالية فان تعذر عليهم تعقل اسماء وصفات وراء ما شهدوه
وانتهت اليه ادراكاتهم العقلية فتلك اسماء الذات بالنسبة
اليهم ويستدل على حقايقها في طور العقل النظري
حال الحجاب بشمول حكمها وتبعية غيرها من الصفات
والاسماء وتوقف تعين ما بعدها عليها والعطايا

مطلب مهم

الالهية الذاتية والاسمائية تعرف من هذه القاعدة بمعنى
ان كل عطاء وخير يصل من الحق سبحانه الى الخلق
اما ان يكون عطاء ذاتيا او اسمائيا او يكون مجموعا من الذات
والاسماء فاما العطايا الذاتية فلا حساب عليها ولا تنضبط

تعيناتها بعدد ولا تنحصر فيه واما العطايا الاسمائية
والمنسوبة الى الذات والاسماء معا اما ان تكون نسبتها
الى حضرة الذات اقوى واتم من نسبتها الى حضرة الاسماء
والصفات او بالعكس فان غلبت نسبتها الى الاسماء
والصفات على نسبتها الى الذات وقع الحساب عليها
اما عسيرا او يسيرا بحسب الغلبة والمغلوبية الواقعة
هنالك وهناك تركيب لا يمكن انشاؤه وان كانت
نتيجة الغلبة والمغلوبية قوة نسبة العطايا الى حضرة
الذات فذلك الذي لا حساب عليه لان العطايا الذاتية
وما قويت نسبتها اليها لا تصدر ولا تقبل الا بمناسبة
ذاتية فلا موجب لها غير تلك المناسبة ومن لم يعرف
هذا الاصل الذي ذكرناه لم يعلم حقيقة قوله تعالى والله يرزق
من يشا بغير حساب وترزق من تشا بغير حساب
ولا سر قوله تعالى هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب
مما تكرر ذكره في الكتاب العزيز وفي الاحاديث النبوية
ايضا مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انه يدخل من امتي الجنة
سبعون الفا بغير حساب ومع كل الف سبعون

الفا وهؤلاء اصحاب العطايا الاسمائية غير ان نسبتهم
الى حضرة الذات اقوى من نسبتهم الى حضرة الاسماء
والصفات فلهذا اتبعوا اصحاب المناسبة الذاتية و
شاركوهم في احوالهم فاعلم ذلك واذ قد ذكرنا
اقسام العطايا واحكامها فلنذكر عقيب ذلك
اقسام القابلين لها فانهم في اخذهم تتعدد بحسب
سؤالاتهم الاستعدادية او الحالية او المرتبية او الروحانية
او الطبيعية المزاجية او العنصرية التي يترجم عنها لسان
الطالب القابل وعلى وعلى الجملة فاعلى مراتب القابلين
في قبولهم لما يرد عليهم من فيض الحق سبحانه وعطائه
رؤية وجه الحق سبحانه في الشروط والاسباب المسماة
بالوسائط وسلسلة الترتيب بحيث يعلم الآخذ ويشهد
ان الوسائط السببية ليست غير تعينات الحق تعالى
في المراتب الالهية والكونية على اختلاف ضروبها بمعنى
انه ليس بين فيض الحق سبحانه المقبول وبين القابل
الا نفس تعين الفيض بالقابلية المقيدة دون انضمام
امر حكم امكاني يقتضيه ويوجبه اثر مرور الفيض الالهي

على مراتب الوسائط والانصباغ باحكام امكاناتها دبرر
الفيض ثم من تجليات باطن الحق سبحانه فان التقيدات والتعداد
التى لحقته هى احكام الاسم الظاهر من حيث ان ظاهر الحق
مجلى لباطنه فاحكام الظهور تعدد مطلق وحدة البطون
وتلك الاحكام هى الاحكام المسماة بالقوابل وهى صور
الشئون ليس غيرها والله يقول الحق وهو يهدى السبيل

تكميل وضابطة يفيد معرفة المطاوعة
والاجابة الالهيتين اعلم ان الميزان التام والقانون والبرهان
الذوقى المحقق الصحيح فى معرفة متى يكون العبد من المطيعين
لربه ومتى تسرع اليه الاجابة الالهية فى عين ما سال دون
تعويض ولا تاخير هو صحة المعرفة وكمال المطاوعة والاصح
معرفة بالحق تعالى والاصح تصورا له تكون الاجابة الالهية فى عين
ما سال فيه اسرع والاتم مراقبة لاوامر الحق تعالى ومبادرة اليها
بكمال المطاوعة يكون مطاوعة الحق اتم من مطاوعته سبحانه
لغيره ولهذا كان مقتضى حال الاكابر من اهل الله تعالى
ان اكثر ادعيتهم مستجابة لكمال المطاوعة وصحة المعرفة
بالله تعالى والتصور له واليه الاشارة بقوله تعالى ادعونى استجب لكم

فالعديم

فالعديم المعرفة الصحيحة الشهودية السيئ التصور ليس
بداع للحق سبحانه وتعالى الذى ضمن له الاجابة وانما هو
متوجه بدعائه الى الصورة المتشخصة الناتجة من نظره
وخياله او خيال غيره او الصورة المتحصلة من المجموع فلهذا
يحرم من هذا انشانه الاجابة فى عين ما سال او يتاخر
عنه الاجابة ومتى اجيب مثل هذا وانما سبب ذلك
سر المعية الالهية المقتضية عدم خلو شئ من الحق تعالى
او الجمعية التامة الحاصلة للمضطرين الموعود لهم الاجابة
للاستدعاء الاضطرارى والاستدعاء الحاصل به وحال
من هذا وصفه تخالف حال ذى التصور الصحيح
والمعرفة المحققة فانه يستحضر الحق سبحانه ويتوجه
اليه استحضارا صحيحا وتوجها محققا وان لم يكن ذلك
من جميع الوجوه لكن يكفيه كونه متصورا ومستحضرا
للحق تعالى ولو فى بعض الوجوه والمراتب ومن حيثية
بعض الاسماء والصفات هذا من اهل الله تعالى والحال
المتقدم ذكره حال المحجوبين واما الكمل والافراد فان توجههم
الى الحق سبحانه تابع للتجلى الذاتى الحاصل لهم وموقوف تحققهم

بمقام الكمال على الفوز به وانه يتمّ لهم معرفة تامة
بحيثيات الاسماء والصفات والاعتبارات مع صحة
تصور الحق تعالى من حيث تجليهم الذاتي المشار اليه
الحاصل لهم بالشهود الذاتي فلهذا لا يتأخر عنهم فانهم
ومن شاء الله تعالى من الافراد اهل الاطلاع على اللوح
المحفوظ بل وعلى القلم الاعلى وعلى حضرة العلم الالهي
فيشعرون بالمقدر كونه لسبق العلم الالهي فلا يسألون
في مستحيل غير مقدر الوجود ولا تنبعث هممهم الى
طلب ذلك والارادة له من اجل ان ثمه من يتوقف
وقوع الاشياء على ارادته وان لم يدع ولم يسأل الحق
سبحانه في حصوله وقد عاينت من ذلك شيخنا
سنين كثيرة لا احصيها واخبرني رضي الله تعالى عنه
انه رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
في بعض وقايعه وانه صلى الله تعالى عليه وسلم
بشره وقال له عليه السلام ورضي الله تعالى عنه الله
اسرع اليك بالاجابة منك اليه بالدعا وهذا المقام
فوق مقام الاجابة وانه من خصائص كمال المطاوعة

المطاوعة فوق المطاوعة فان مقام المطاوعة تان ~~مقام~~ الم
الى امتثال الاوامر الالهية وتتبع مراضي الحق سبحانه والقيام
بحقوقه بقدر الطاقة البشرية كما اشار اليه صلى الله تعالى عليه
وسلم في جوابه عمه ابي طالب رضي الله تعالى عنه حين قال
لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما اسرع ربك الى هواك
يا محمد لما رأى منه سرعة اجابة الحق تعالى له فيما يدعوه وجاء
في رواية اخرى ما اطوعك ربك فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
له وانت يا عم ان اطعته اطاعك وهذا المقام الذي قلت
آنفًا انه فوق هذا راجع الى كمال مواتات العبد من حيث
حقيقته لما يريد منه بالارادة الاولى الكلية المتعلقة بحصول
كمال الجلاء والاستجلاء الموجب لايجاد العالم والانسان الكامل
هو العين المقصودة وكل ما سواه فمقصود بطريق التبعية
ونسبته اليه من جهة ان ما لا يوصل الى المطلوب الا به
فهو مطلوب فهذا هو المراد بقولي بطريق التبعية وانما
كان الانسان الكامل هو المراد بعينه دون غيره من اجل
انه مجلى تام يظهر الحق به من حيث ذاته وجميع اسمائه
وصفاته واحكامه واعتباراته على نحو ما يعلم نفسه بنفسه

وما ينطوى اليه الاحكام والاعتبارات وحقائق المعلومات
التى هى اعيان مكوناته دون تغيير يوجبه نقص القبول
وخلل فى مراتبه يقتضى بعدم ظهور ما ينطبع فيه على خلاف
ما هو عليه فى نفسه فان من كان هذا شانه لا يكون له ارادة
ممتازة عن ارادة الحق تعالى بل هو مراة ارادة الحق وغيرها
من الصفات فيهلك دعاوه فى ارادته التى لا تغاير ارادة ربه
فيقع ما يريد كما قال فعال لما يريد ومن تحقق بما ذكرنا فانما يدعو
بالسنة العالمين ومراتبهم من كونه مراة لجميعهم وكما انه متى
ترك الدعا انما ترك من كونه مجلى الحق باعتبار احد وجهيه الذى
يلى الجناب الالهى لا يغاير الحق تعالى من كونه فعالا لما يريد وليس
وراء هذا المقام مرمى ولا مرقى الى مرتبة ولا مقام دونه لمتوجه
الى الحق تعالى بمعرفة تامة وبتصور صحيح بخطاب ادعونى وخبر الحق
صدق وقد تيسر ذلك المقام لهذا العبد المشار اليه فلزمت
النتيجة التى هى الاجابة ولا بد بخلاف غيره من المتوجهين
المذكورين فاعلم ذلك تفز باسرار عزيزة وعلوم غريبة
لم يتسلق اليها الافكار والافهام ولا رقمتها الانامل والله المرشد
نفحة شريفة اعلم ان درجات العلم بالشئ اى شئ كان

كان وبالنسبة الى اى عالم كان وسواء كان المعلوم شيئا واحدا
انما تحصل بالاتحاد بالمعلوم وعدم مغايرة العالم له لان سبب
الجهل بالشئ المانع من كمال ادراكه ليس غير ما يمتاز كل واحد
منهما عن الاخر فان ذلك بعد معنوى والبعد حيث كان
مانع من كمال الادراك البعيد وتفاوت درجات العلم بالشئ
زيادة ونقصا بمقدار تفاوت غلبة حكم ما به يتحد العالم
بالمعلوم وانه القرب الحقيقى الرافع للفصل الذى هو
البعد الحقيقى المشار اليه انفا بما به المباينة والامتياز باحكامهم
واذا شهدت هذا الامر وذقته بكشف محقق علمت ان
ان سبب كمال علم الحق سبحانه بالاشيا انما هو من اجل تجلانه
اياها فى نفسه واستهلاك كثرتها ثمه وغيريتها فى وحدته
فان كينونة كل شئ فى كل شئ كان سوا كان المحل معنويا
او صوريا فانما يكون ويظهر بحسب ما تعين وظهر فيه
ولهذا القول الحق سبحانه علم نفسه بنفسه وعلم الاشياء
فى نفسه بعين علمه تعالى بنفسه ولما ورد الاخبار الالهى
كان الله ولم يكن معه شئ انتفت غيرية الاشيا
بالنسبة الى الوحدة التى هى محلها الغيبى وثبت اولية

الحق تعالى من حيث الوحدة الذاتية وبامتياز كثرة الاشياء
المتعقلة ثانيا من قبل في ضمن الوحدة والجمع بينهما وبين الوحدة
بالفعل ظهر الكمال المستجن في الوحدة اولا فانفتح بذلك
باب كمال الجلاء والاستجلاء الذي هو المطلوب الحقيقي وظهرت
احكام الوحدة والكثرة في الوحدة فوحدت الوحدة الكثرة
لكونها قدرا مشتركا بين المتكثرات المتميزة بالذات فوصلت
الوحدة فصولها لانها جمعت بذاتها وعددت المتكثرات
الواحد من حيث التعينات التي هي سبب تنوعات
ظهور ذلك الوجود الواحد فهو بالصبغ والانصباغ والكيفيات
المختلفة التي اقتضاها اختلاف استعدادات المتكثرات
القابلة للتجلي الواحد فتجددت معرفة انواع الظهورات
والاحكام اللازمة لها عبارة عن تاثير بعضها في البعض
بالابرام والنقض ظاهرا او باطنا علوا او سفلا
موقتا او غير موقت مناسبا او غير مناسب كل ذلك
بالاتصال الحاصل بينهما بالتجلي الوجودي الوحداني الجامع
شملها فالعلم والنعيم والسعادة الاخروية على اختلاف
ضروب الجميع بحسب المناسبة والجهل والعذاب والشقاوة

والشقاوة بحسب نوع احكام المباينة والامتياز واما امتزاج
احكام ما به الاتحاد واحكام ما به الامتياز فابدى السلطنة
ومحتد كل جملة من تلك الاحكام بضرب من المناسبة ومرجعها
من حيث الاضافة ومستندها هو المسمى بالمرتبة
فلما شرعت في كتابة هذا النص قيل في باطني اثناء
الكتابة الاحكام المضافة الى الوحدة والواحد الحق تعالى
المعبر عنها باحكام الوجوب اصلها من حيث الوحدة
حكم واحد هو حقيقة القضاء والمقادير اثر تقديرات
المعلومات لذلك الحكم الواحد فظهور الوجود بموجب
تلك التقديرات تاثيرا اولا وتاثيرا ثانيا في المعدودات
باعادة اثرها عليها فاعلم ذلك وتدبر غريب
ما نبهت عليه تفز بالسعادة
نص شريف
موضع لبقية اسرار النص اعلم ان [اعلى] درجات العلم بالشيء
اي شيء كان ما عدا الحق تعالى هو ان تعلمه بعلم لكونه متحيزا وتيك
اياه في علم الحق سبحانه تماما ولهذا العلم ايضا ان احدهما
استغناؤك بما حصل لك من العلم به عن معاودة النظر
فيه وتكراره طلبا لمزيد معرفته فانه تجدد العلم بالشيء بطريق

الازدياد بعد دعوى معرفة تامة سابقة بذلك الشيء انما موجبه
نقصان العلم اولا فلو كمل لاستغنى عن الازدياد كما انه
شان الحق سبحانه وذلك موقوف على كمال الاحاطة العلمية
وصحته بالمعلوم والاية الاخرى هي ان ينسحب حكم علمه
على الشيء الى ان يراخره متصلا باطلاق الحق تعالى حتى يتبين ورتقييدها فيتبين صح
وادراك ماوراه عكس ذلك والعلم بالحق تعالى
ليس كذلك فانه انما يتعلق به تعا من حيث تعينه
في مرتبة او مظهر او حال او حيثية وكل ما انضبط
للعالم به بتعينه من احدى الوجوه المذكورة ظهور وتعين له
من مطلق الذات بحسب حال المتجلى له اذذاك ما لم يسبق
تعينه قبل ذلك فكما لا ينتهي احوال الانسان الى غاية
تقف عندها فكذلك لا تنتهي تعينات الحق سبحانه
وتنوعات ظهوراته للانسان بحسب احواله التي
هي معينات ذات الحق تعا ومعددات ظهوراته
في العموم على المفهوم وقد سبق التنبيه في غير هذا الموضع
على ان الاسماء اسماء الاحوال وعلى ان الاعيان تنقلب
عليها احوال بخلاف الحق تعا فانه يتقلب في الاحوال كما اخبر

اخبر سبحانه عن ذلك بقوله كل يوم هو في شان
ولا تتاول واجهد فامن وسلم واسلم نص
٨
جليل قدره اعلم انه ليس في الوجود شيء يوصف
بالاطلاق الا وله وجه الى التقييد ولو من حيث تعينه
ولو في تعقل متعقل ما او متعقلين وكذلك ليس
في الوجود محكوم عليه بالتقييد الا وله وجه الى الاطلاق
ولكن لا يعرف ذلك الذي ذكرناه الا من عرف الاشيا
معرفة تامة بعد معرفة الحق تعا ومعرفة كل ما يعرفه
به ومن لم يشهد هذا المشهد ذوقا لم يتحقق
بمعرفة الحق والخلق نص في سر الكمال والاكملية
٩
اعلم ان للحق سبحانه كمالا ذاتيا وكمالا اسمائيا يتوقف
ظهوره على ايجاد العالم والكمالان معا من حيث التعين
اسمائيان لان الحكم من كل حاكم على ~~كل محكوم~~ امر ما
من الامور مسبوق بتعين المحكوم عليه في تعقل
الحاكم فلولا تعقل ذات الحق تعا قبل اضافة الاسماء اليه
وامتيازه تعالى لغناه في ثبوت وجوده لغنى سواه
لما حكم بان لله تعا كمالا ذاتيا ولا شك ان كل تعين يتعقل

للحق تعالى هو اسم للحق تعالى بجملته فان الاسماء ليست عند المحقق
الا تعينات الحق سبحانه فاذن كل كمال يوصف به الحق سبحانه
يصدق انه كمال له كمال اسمائي من هذا الوجه واما
من حيث انتشاء اسماء الحق سبحانه من حضرة وحدته
هو من مقتضى ذاته واذا تقرر هذا فنقول كل من
كان له هذا الكمال الذاتي من ذاته فانه لا ينتقص بالعوارض
في بعض المراتب بمعنى انها لا تقدح كماله ولا حاجة في
كماله تعالى ايضا بحيث يكمل الحق بها بل يظهر بالعوارض
واللوازم في بعض المراتب الاكملية ومن جملتها معرفة
ان هذا شانه نص شريف جدا حقيقة
الحق تعالى عبارة عن صورة علمه بنفسه من حيث
تعينه في تعقله نفسه باعتبار توحد العلم والعالم
والمعلوم وصفته الذاتية التي لا تغاير ذاته هي احدية
جمعه التي لا يتعقل وراءها جمعية ولا نسبة ولا اعتبار
والتحقق بشهود هذه الصفة ومعرفتها تماما انما
يكون الا بمعرفة ان الحق تعالى في كل متعين قابل للحكم عليه
بل هو متعين بحسب الامر المقتضى ادراك الحق

الحق تعالى فيه مع العلم بانه تعالى غير محصور في التعين فانه من حيث
هو غير متعين وهذا هو صورة علمه بنفسه فيعرف ذاته
متعينة بالنسبة الى ظهوره تعالى وفي المتعينات بحسبها
ويعرف بالنسبة الى من لم يشهد الا في مظهر ويعرفه سبحانه
انه من حيث هو هو غير متعين ايضا حال الحكم عليه سبحانه
بالتعين لقصور ادراك من لم يدركه الا في مظهر وسواء اعتبر
المظهر عين الظاهر او غيره وحقيقة الخلق عبارة عن
صورة علم ربهم بهم وصفتهم الذاتية الفقر التام للمطلق
الغني ليس كل فقر نص شريف اعلم ان ثمرة التنزيه
العقلي هو تمييز الحق سبحانه عما سواه بالصفات السلبية حذرا
عن نقائص مفروضة في الاذهان غير واقعة في الوجود
والتنزيهات الشرعية ثمرتها نفي التعدد الوجودي والاشتراك
في المرتبة الالوهية وهي ثابتة شرعا بعد تقدير الاشتراك
مع الحق تعالى في الصفات الثبوتية واليه الاشارة بقوله تعالى
وهو خير الرازقين والغافرين واحسن الخالقين وارحم الراحمين
والله اكبر ونحو ذلك واما تنزيه اهل الكشف فهو لاثبات
الجمعية مع الحق تعالى مع عدم الحصر وليتميز احكام الاسماء

18b

بعضها عن بعض فانه ليس كل حكم يصح اضافته الى كل اسم
بل من الاسماء ما يستحيل اضافة بعض الاحكام اليها
وان كانت ثابتة لاسماء اخر وهذا الامر جار في الصفات ايضا
ومن ثمرات التنزيه الكشفي نفي التسوي مع بقاء الحكم
العددي دون فرض نقص بسلب وتعقل كمال
يضاف اليه تعالى نص شريف كينونة كل شيء في شيء
انما يكون بحسب المحل سواء كان معنويا او صوريا ولهذا
وصفت المعلومات الممكنة من حيث ثبوت تعينها
في علم الحق تعالى وارتسامها فيه بالقدم كما ان كل متعين
في علم الحق تعالى من وجه اخر لا يخلو عن الحدوث لان وجود
العلم وعلوم اهله حادثان ومنتقلان بخلاف الوجود الحق
الذاتي وعلمه فاعلم ذلك ترشد ان شاء الله تعالى
تم النصوص الباحث عن علوم اهل الخصوص
للشيخ صدر الملة والدين القنوي قدس سره القوي
اخر يوم الاربعا سابع عشر جمادى الاولى لسنة
تسع وماتين والف على يد الفقير محمد بن احمد الشاذلي
الادرنوي في بلدة ادرنة دار النصر والميمنة صينت عن البلية
بحرمة سيد البرية

6

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Hacı Mahmud
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 3180